

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

الدورة السابعة والأربعون
جنيف، من 5 إلى 9 يونيو 2023

المبادئ القانونية المتعلقة بالصكوك الدولية

من إعداد الأمانة

1. إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف)، في دورتها الخامسة والأربعين التي تناولت المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، "طلبت من الأمانة أن تقوم، قبل الدورة السادسة والأربعين للجنة المعارف، بتحديث وتبسيط بعض الوثائق التي تعود إلى السنوات الأولى للجنة المعارف بشأن مواضيع مثل الحقوق والمنهجيات القائمة على التدابير، والتفاعل بين الصكوك الوطنية والدولية، والاختلافات بين المعايير الدنيا والقصوى، وخيارات الطبيعة القانونية للصكوك الدولية". وعملاً بهذا القرار، أعدت وثيقة بخصوص صك دولي واحد أو أكثر بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقد قدمت نفس الوثيقة لهذه الدورة للجنة.

خيارات الطبيعة القانونية للصكوك الدولية

2. اختيار الطبيعة القانونية للصك الدولي مسألةً سياسيةً تنظر وتبت فيها الدول الأعضاء في الويبو. وتقتضي ولاية لجنة المعارف "أن تواصل اللجنة تسريع عملها بهدف استكمال اتفاق بشأن صك قانوني دولي واحد أو أكثر، دون إخلال بطبيعة النتيجة (النتائج)". وبناءً على ذلك، لا تسعى هذه الوثيقة إلى تأييد أي نتيجة معينة، بل تهدف إلى تصنيف بعض الخيارات الرئيسية المتاحة ووصفها ووصفها واقعيًا فحسب. ومجموعة الخيارات الواردة أدناه مُقدّمة على سبيل الإيضاح لا الحصر:

- صك دولي مُلزم؛
- صك دولي غير مُلزم (قانون غير مُلزم)؛
- قوانين نموذجية أو مبادئ توجيهية.

صك دولي مُلزم

3. يشير الصك الدولي المُلزم إلى معاهدة أو اتفاقية تُنشئ التزامات مُلزمة قانوناً للدول الموقعة عليها، وذلك من شأنه أن يُلزم الأطراف المتعاقدة بتطبيق المعايير المنصوص عليها في قانونها الوطني، بوصفها التزاماً بموجب القانون الدولي. ويمكن استخدام هذا النوع من الصكوك لوضع مجموعة موحدة من القواعد والمعايير لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها على مستوى العالم.
4. وستوجد حاجة إلى عملية معينة لوضع المعاهدات (مؤتمر دبلوماسي عادةً) من أجل التفاوض بشأن هذا الصك واعتماده. ولن يصبح الصك مُلزماً إلا للبلدان التي تقرر الالتزام به من خلال إجراء مُحدّد للتصديق على الصك أو الانضمام إليه. ورغم أن دولاً أخرى لن تكون مُلزمة بالمعاهدة في حد ذاتها، فإن تلك الدول قد تقرر تطبيق المعايير التي وضعها الصك دون الالتزام به رسمياً.
5. وقد تتخذ الصكوك المُلزمة طابع الاتفاقيات الإطارية أو اتفاقيات وضع السياسات، مما يوفر أساساً أو منصة سياسات من أجل مواصلة وضع المعايير وزيادة التقارب والشفافية في مبادرات السياسات الوطنية. ويمكن بعد ذلك التفاوض بشأن آليات قانونية دولية مُحدّدة ذات التزامات أدق بوصفها بروتوكولات بموجب الاتفاق الإطاري الأصلي.
6. ومن أمثلة الصكوك الدولية المُلزمة في مجال الملكية الفكرية: معاهدة قانون البراءات (2010)، ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (1996)، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (1996)، واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (1979)، وغير ذلك.

صك دولي غير مُلزم

7. قد يتخذ الصك الدولي غير المُلزم شكل توصية أو قرار أو إعلان أو مقرر إجرائي أو أي شكل آخر من أشكال الصكوك التي لا تُنشئ التزامات مُلزمة قانوناً للدول الموقعة عليها ("قانون غير مُلزم").
8. وقد يُعبّر هذا الصك عن الإرادة السياسية للدول الأعضاء، بما في ذلك الاتفاق على قضايا أو مبادئ أساسية في مجال معين، أو تقديم إرشادات بشأن قضايا السياسات أو أفضل الممارسات والمعايير. ويمكن لهذا الصك أن يوصي الدول أو يشجعها على إنفاذ معايير معينة في قوانينها الوطنية وفي غيرها من العمليات والسياسات الإدارية وغير القانونية، أو يمكن أن يوفر فحسب إطاراً للتنسيق بين تلك الدول التي تقرر اتباع النهج المُتفق عليه.
9. ومن أمثلة تلك الصكوك: إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، أو التوصية المشتركة بشأن أحكام حماية العلامات المشهورة التي اعتمدها جمعية اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية والجمعية العامة في عام 1999.
10. وقد يكون للصك الدولي غير المُلزم أثرٌ في تحقيق التوافق في الآراء، وقد يوفر الأساس اللازم للمفاوضات المستقبلية بشأن قانون دولي مُلزم.
11. ويمكن في بعض الحالات أن تصبح الإعلانات وغيرها من أشكال القانون غير المُلزم قانوناً دولياً عرفياً مُلزماً قانوناً بمرور الوقت. فالقانون الدولي العرفي يُستمد من الممارسات العامة التي تحظى بالقبول كما لو كانت قانوناً. على سبيل المثال، جوانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، مثل الحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في عدم التعرض للحبس التعسفي، يعتبرها البعض بمثابة قانون دولي عرفي. وكذلك يُعتبر البعض العديد من الأحكام الرئيسية في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية جزءاً من مجال القانون الدولي العرفي الذي يتطور بسرعة.

قوانين نموذجية أو مبادئ توجيهية

12. القوانين النموذجية أو المبادئ التوجيهية هي مجموعة موحدة من الأحكام القانونية التي يمكن اتخاذها مرجعاً للتشريعات الوطنية. ويتمثل الهدف منها في تقديم إرشادات إلى الدول عند وضع قوانينها أو لوائحها الخاصة، ويمكنها أن تساعد على ضمان تحقيق مستوى ثابت من الحماية في شتى البلدان، وتعزيز مواءمة قوانين الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وهذه القوانين النموذجية أو المبادئ التوجيهية ليست مُلزمة قانوناً، بل يظل لكل بلد مطلق الحرية في اعتماد الأحكام أو تعديلها على النحو الذي يناسبه.

13. وقد استُخدمت هذه الأدوات في الماضي للتعبير عن نهج دولي مشترك وللمساعدة على تنسيق القوانين الوطنية ووضع السياسات، دون اعتماد صك دولي مُحدّد. وذلك من شأنه أن يُرسي أساسا للتعاون والتقارب والتوافق بين المبادرات التشريعية الوطنية، كما يمكن أن يمهّد الطريق أمام مزيد من الصكوك الدولية الرسمية.

14. وقد يصعب، من الناحية العملية، التمييز بين القوانين النموذجية أو المبادئ التوجيهية ونوع قواعد القانون غير المُلزم التي نوقشت أعلاه.

15. ومن الأمثلة على ذلك: الأحكام النموذجية المشتركة بين الويبو واليونيسكو للقوانين الوطنية بشأن حماية أشكال التعبير الفولكلوري من الاستغلال غير المشروع وغيره من الأفعال الضارة (1982)، وقانون المحيط الهادئ النموذجي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي لعام 2002.

لمحة عامة عن النهج ذات الصلة المُتبعة في صياغة الصكوك القانونية الدولية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي

نهج الحماية الإيجابية والدفاعية

16. يمكن التعامل مع نظام الملكية الفكرية بنهجين مختلفتين لضمان حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وهذان النهجان، اللذان يُشار إليهما عموماً باسم الحماية "الإيجابية" والحماية "الدفاعية"، يمكن تطبيقهما معاً على نحو تكاملي.

17. وفي إطار نهج الحماية الإيجابية، يهدف نظام الملكية الفكرية إلى تمكين أصحاب المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من اكتساب حقوق الملكية الفكرية فيها وإثبات هذه الحقوق، إذا رغبوا في ذلك. ويمكن أن يسمح لهم ذلك بمنع الغير من استخدامها استخداماً غير مرغوب فيه أو غير مُصرّح به أو غير ملائم (بما في ذلك الاستخدام المسيء أو المُهين من الناحية الثقافية)، وأو استغلال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تجارياً، من خلال منح تراخيص مثلاً، كمساهمة في تنميتهم الاقتصادية. فالحماية الإيجابية، باختصار، هي منح حقوق تُمكن الجماعات من الترويج لمعارفها التقليدية وأشكال تعبيرها الثقافي التقليدي، والتحكم في أوجه استخدام الغير لها، والاستفادة من استغلالها التجاري. وينص العديد من القوانين الوطنية والإقليمية على حقوق الملكية الفكرية/الفريدة في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي - وهذه أمثلة على نهج الحماية "الإيجابية".

18. وعلى الجانب الآخر، يهدف نهج الحماية الدفاعية إلى منع الغير من الاستحواذ على حقوق الملكية الفكرية أو الاحتفاظ بها على نحو غير مشروع. أي أن الحماية الدفاعية تستهدف منع مَنْ هم خارج نطاق الجماعة من اكتساب حقوق ملكية فكرية في المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومن الأمثلة الجيدة على نهج الحماية "الدفاعية" تلك التدابير التي تُدخل المعارف التقليدية ضمن الملك العام بهدف منع الغير من الحصول على براءات اختراعات تستند بشدة إلى المعارف التقليدية.

النهج المُستند إلى الحقوق والنهج المُستند إلى التدابير

19. يشدد النهج المُستند إلى الحقوق على الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها بوصفها استحقاقات قانونية. ويهدف هذا النهج إلى وضع إطار قانوني يحمي حقوق المبدعين وأصحاب الملكية الفكرية. وأما في النهج المُستند إلى الحقوق، فيُمنح المستفيدون حقوقاً يمكنهم إدارتها وإنفاذها. ويُلزم الغير أيضاً باحترام تلك الحقوق. على سبيل المثال، تمنح اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1971) (اتفاقية برن) المؤلفين مجموعة من الحقوق الاقتصادية والمعنوية الاستثنائية.

20. وفي النهج المُستند إلى التدابير، ينصب التركيز على التدابير المُتخذة لحماية الملكية الفكرية، وليس على الحقوق ذاتها. ولا يُطلَب من الدول المتعاقدة إلا اتخاذ "تدابير"، على سبيل المثال، لضمان حماية المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي، أو منع حدوث أفعال معينة. وقد تكون هذه التدابير ذات طابع قانوني أو إداري أو عملي.

21. على سبيل المثال، تشترط اتفاقية بروكسل بشأن توزيع الإشارات الحاملة للبرامج المرسلة عبر التوايح الصناعية (السواتل) (1974) على الدول المتعاقدة اتخاذ تدابير كافية لمنع التوزيع غير المُصرّح به على أراضيها أو من أراضيها لأي إشارة تحمل برنامج مرسلة عبر ساتل.

22. والنهجان المُستند إلى الحقوق والمُستند إلى التدابير لا يستبعد أحدهما الآخر، فهناك من الصكوك الدولية ما يتضمن كلا النهجين. على سبيل المثال، تنص معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (1996) على حق الاستنساخ وحق التوزيع وحق النقل إلى الجمهور بوصفها حقوقاً استثنائية لصاحب حق المؤلف (الاستناد إلى الحقوق)، ولكنها تحظر أيضاً التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية وتوزيع أدوات التحايل عليها (الاستناد إلى التدابير).

المعايير الدنيا والقصوى للحماية

23. تشير المعايير الدنيا للحماية إلى مستوى الحماية الأساسي الذي يجب أن يلتزم به جميع الموقعين على صك قانوني دولي في قانونهم الوطني. ومع ضمان مستوى أساسي مشترك من الحماية، يسمح هذا النهج أيضا بدرجة معينة من التباين بين البلدان في مستويات الحماية وتفصيلها الدقيقة، فيجوز للبلدان أن تسن قوانين وطنية بها معايير أعلى.
24. على سبيل المثال، تنص اتفاقية برن على بعض المعايير الدنيا للحماية فيما يتعلق بمدى الحماية. فتقتضي المادة 7 أن الحد الأدنى لمدة الحماية هو حياة المؤلف بالإضافة إلى 50 عاما بعد وفاته. ولكن قرر عدد من البلدان تجاوز هذا الحد الأدنى لمدة الحماية.
25. وعلى الجانب الآخر، تشير المعايير القصوى للحماية إلى أعلى مستوى من الحماية يمكن منحه بموجب القانون الوطني.
26. على سبيل المثال، تنص المادة 5 من معاهدة قانون العلامات التجارية (1994) على الحد الأقصى من المعلومات التي يجوز أن يطلبها المكتب لمنح تاريخ إيداع، وتحتوي المادة 12 من هذه المعاهدة على الحد الأقصى من المتطلبات التي يجوز أن يشترطها المكتب لتصحيح الأخطاء التي يرتكبها مودع الطلب أو المالك في أي مراسلة مع المكتب، وتسرد المادة 13 من المعاهدة أقصى ما يجوز للمكتب أن يفرضه من متطلبات فيما يتعلق بالتجديد.

العلاقة بين القانون الوطني والدولي

27. لقد استند تطوّر قانون الملكية الفكرية الدولي إلى عدد من العناصر الأساسية، منها: الاعتراف بالمعاملة الوطنية، والاستقلال العام للحقوق الممنوحة بموجب القوانين الوطنية المختلفة، والسلطة التقديرية الوطنية لتنفيذ المعايير الدولية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات والمذاهب القانونية، والتركيز على تذييل العقوبات العملية التي يواجهها أصحاب الحقوق عندما يحصلون على حقوقهم من خلال الإجراءات الرسمية، والحاجة إلى التنسيق الإداري. وتُرَكِّز الفقرات التالية على مبدأ السلطة التقديرية الوطنية في تطبيق المعايير الدولية.

السلطة التقديرية الوطنية في تطبيق المعايير الدولية

28. يُميّز قانون الملكية الفكرية الدولي بين صياغة المعايير والمبادئ الدولية واختيار الآلية القانونية الوطنية لإنفاذ ما تم الاتفاق عليه. وذلك غالبا ما يمنح الدول المتعاقدة مجالات واسعة لممارسة السلطة التقديرية في تحديد كيفية إنفاذ المعايير الدولية وبأى أدوات ومذاهب قانونية يجري إنفاذها.
29. وفي بعض الحالات، تحدد الصكوك الدولية صراحةً نطاق الآليات القانونية التي يمكن استخدامها في القانون الوطني لإنفاذ معايير الحماية العامة المنصوص عليها على الصعيد الدولي. ويمكن أيضًا صياغة متطلبات الحماية من خلال تحديد الأشخاص الذين يحق لهم رفع دعوى قضائية أو التماس سبل انتصاف تتماشى مع المعايير العامة المنصوص عليها في الصك الدولي.
30. ورغم أن السلطة التقديرية الوطنية جانب مهم من جوانب نظام الملكية الفكرية الدولي، فإنها يجب أن تُمارَس على نحو يتوافق مع الالتزامات الدولية، وبما لا يخالف المعايير العامة التي حددها الصك الدولي. ويتمثل هدف السلطة التقديرية الوطنية في ضمان قدرة كل بلد على تطوير قوانين الملكية الفكرية به وفقا لاحتياجاته، مع المساهمة أيضا في الاستقرار العام للنظام الدولي وثباته.
31. على سبيل المثال، ينص اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) (1994) على أن البلدان الأعضاء لها مطلق الحرية في تحديد الطريقة المناسبة لتنفيذ أحكام الاتفاق في إطار نظامها القانوني وممارساتها، وأنه يجوز لها منح حماية أوسع مما هو مطلوب، بشرط ألا تتعارض هذه الحماية الإضافية مع أحكام الاتفاق الأخرى (المادة 1). وتنص اتفاقية حماية منتجي الفونوغرامات من استنساخ فونوغراماتهم دون تصريح (1971) على أن وسائل تنفيذ الاتفاقية أمر يدخل في اختصاص القانون المحلي. ويجوز للأطراف المتعاقدة اختيار وسيلة تنفيذ واحدة أو أكثر، ومنها الحماية عن طريق منح حق المؤلف أو أي حق محدد آخر، أو الحماية عن طريق القانون المتعلق بالمنافسة غير المشروعة، أو الحماية عن طريق العقوبات الجنائية (المادة 3).

32. إن لجنة المعارف مدعوة إلى الإحاطة علما بهذه الوثيقة، وتقديم تعليقات عليها، إن شاءت، لكي تتولى الأمانة إعداد نسخة منقحة من الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]